

التقرير العام للندوة الدولية: "ثقافة السلم والاعتدال في مواجهة التطرف العنيف: المقاربة الموريتانية" نواكشوط 19- 20 أغسطس 2015م

في يومي 19 و 20 أغسطس 2015، نظم المعهد الموريتاني للدراسات الاستراتيجية بالمركز الدولي للمؤتمرات في مدينة نواكشوط، بتكليف من الحكومة الموريتانية، وتحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز، ندوة دولية تحت عنوان "ثقافة السلم والاعتدال في مواجهة التطرف العنيف: المقاربة الموريتانية".

خصّصت هذه الندوة لدراسة وتحليل المقاربة الموريتانية في مجال محاربة التطرف العنيف، من أبعادها الدينية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والقانونية. وشارك فيها خبراء وباحثون وفقهاء ودبلوماسيون وإعلاميون من موريتانيا وتونس والمغرب والجزائر ومصر، والسنغال، والولايات المتحدة الأمريكية ومالي، وفرنسا. بالإضافة إلى ضيوف رسميين من بعض الدول الشقيقة والصديقة، ونعني هنا:

- السيدة بيسا ويليامز، مساعدة كاتب الدولة الأمريكي للشؤون الخارجية المكلفة بالشؤون الأفريقية

- السيد رونالد اكلارك، مساعد نائب كاتب الدولة للشؤون الخارجية لشؤون الأمن الداخلي

- السيدة هيروت كبرا سلاسي، المبعوثة الخاصة للأمين الهام للأمم المتحدة للساحل

- السيد محمد فخري، نائب مساعد وزير الخارجية المصري لشؤون المغرب العربي

الجلسة الافتتاحية

افتتحت الندوة بآيات بينات من الذكر الحكيم تلاها سماحة القارئ الناجي ولد ابلال، وأشرف على افتتاحها معالي الوزير الأول السيد يحيى ولد حدمين الذي ألقى خطابا افتتاحيا أكد فيه أن "دواعي العودة من جديد لبسط المقاربة الموريتانية في مكافحة التطرف العنيف عديدة وليست نابعة فقط من الخطورة المزمّنة لهذه الظاهرة، بقدر ما هي عائدة إلى ضرورة الرعاية الدائمة لهذه المقاربة الأصيلة

المتميّزة، وتعمّدها بالمناقشة والحوار والإثراء لتحفظ بحيويتها وقدرتها على التفاعل الإيجابي مع المقاربات والتجارب الأخرى"، مضيفاً أن بلادنا وضعة " استراتيحية وطنية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد الأمنية والقضائية، والسياسية والثقافية والدينية والإعلامية". وهي الإستراتيجية، التي " أبعدت خطرَ المتطرفين عن حدودنا، وفكّكت كثيراً من شبكاتهم النائمة، وأجهضت كثيراً من العمليات التي كانت في طور التحضير".

وتناولت السيدة خديجة منت امبارك فال، الوزيرة المنتدبة لدى وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالشؤون المغربية والإفريقية وبالموريتانيين في الخارج الكلام، لتقول إن الهدف من تنظيم الندوة هو دراسة المقاربة الموريتانية القائمة على ثقافة السلم والاعتدال كوسيلة لمعالجة مسألة التطرف العنيف..وهي المقاربة الوقائية المتعددة الأبعاد التي تغذيها تربية السلم المستلهمة من الحنيفية السمحة... ونهت الى أن التحديات في عالم اليوم قلبت مفهوم الأمن حيث لم يعد جامدا ولا محصورا على مفهوم حماية الحوزة التربوية للدولة ورموزها وسلطتها بل أصبح يضع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشرائح من رجال ونساء وأطفال في مركز إشكالية الأمن الشامل الذي أصبح يطلق عليه اسم الأمن البشري.

وخلال هذه الجلسة ألقى السيد محمد ولد عبد القادر ولد علادة رئيس المجلس التوجيهي للمعهد الموريتاني للدراسات الاستراتيجية كلمة، قال فيها إن ثقافة السلام تحتاج إلى بيئة حاضنة لها، وشعب واع بأهميتها، ومؤسسات تربوية وإعلامية منتجة لها، وأجهزة أمنية وعسكرية حامية لها... وهذا ما أدركت بلادنا، يجعل منا قبلة للسلم ورمزا للتنوع وفضاء للتسامح وجسرا للتعارف الحضاري. وأضاف أن المركز سعى منذ انشائه في العام 2011 إلى إحداث قطيعة معرفية مع مرحلة الارتجال والشفاهية واللاتوثيق، كما سعى إلى أن يبدن مرحلة جديدة من دراسة القضايا الوطنية حسبما تتطلبه الرؤية الاستراتيجية وتمليه تحديات العصر وتفرضه متغيرات الاجتماع وإكراهات العولمة حيث تنزل هذه الندوة

ثم تناول الكلام فضيلة العلامة الشيخ عبد الله ولد بيه الذي ألقى كلمة توجيهية تأصيلية نوه في بدايتها بالمقاربة الموريتانية التي تركز على الجوانب الأمنية والثقافية ثم ذكر أن العالم في الوقت الحالي هو كالقريّة الواحدة التي شب حريق فيها، وكلما وصل الحريق إلى بيت رحل أصحابه إلى البيت المجاور طلبا للنجدة أو اللجوء ... لينتقل إلى بيان أن الدين أو على الأصح التدين أو صناعة التدين بمثابة طاقة يمكن أن تجلب المنافع كما يمكن أن تصنع القنابل.

ونبه إلى أنه في الوقت الذي يعكف فيه العلماء على إقناع المسلمين والعالم بان الإسلام دين سلام، نجد من القوم من يؤول الدين تأويلا خاطئا ويجتزئ النصوص اجتزاء ويخرجها عن سياقها على هواه، مع أن الشريعة جسم واحد...

وقد حدد العلامة جملة من الشواهد تؤكد ذلك ، منها:

- أن نصوص القتال وردت في سياق الحرب، حيث لا وجود لاتفاقيات دولية ولأسلحة المدمرة
- أن دعاة المسايقة بدل المسالمة لا نسمع عندهم ذكرا لنصوص الدعوة إلى السلام " و إن جنحوا للسلم فاجنح لها"
- أن نصوص إفشاء السلام تؤول على مجرد إلقاء السلام اللفظي، وكل الدلائل تدل على أنها تعني السلام بأوسع وأشمل معانيه
- أن البعض يرى أن دعاة السلام، مضيعون للحقوق، في حين إن السلام أجدر من الحرب بضمان الحصول على الحقوق.

وأفاض الشيخ في ضرب الأمثلة على سلمية الإسلام، منها إلى خطورة دعاة الفتن ومحترفي الشتم والصدام من سياسيين وإعلاميين، معبرا عن حاجة العالم الإسلامي إلى نهضة شاملة تقوم على فقه السلام والمصالحة.

كما تناولت السيدة بيسا ويليامس، مساعدة كاتب الدولة الامريكي للشؤون الخارجية المكلفة بالشؤون الافريقية الكلمة لتقول إن حكومة وشعب موريتانيا أثبتا القدرة والحيوية على إنجاح انعقاد هذه الندوة بغرض تبادل الخبرات حول أفضل الطرق لتعزيز السلم في المنطقة وتحسينها ضد التطرف العنيف. والاستفادة من التجربة الموريتانية. وعبرت عن تقديرها لقيادة الرئيس محمد ولد عبد العزيز و جهود حكومته في مجال تشجيع روح الاعتدال في مواجهة التطرف العنيف من أجل بناء سلام دائم.

وأكدت أن الولايات المتحدة ستواصل دعم جهود شركائها في المنطقة في هذا المجال، كما عبر عن ذلك الرئيس باراك أوباما في القمة التي انعقدت في شهر فبراير الماضي في البيت الأبيض والتي ضمت 300 مشاركا، وشددت على الحاجة الى العمل الوقائي في التعامل مع أسباب التطرف العنيف، ودمج المجتمع المدني في هذا العمل وتعزيز الحكم الرشيد وتحقيق أقصى قدر من التأثير من خلال الجمع بين المقاربات الوطنية والمحلية، والحكومية وغير الحكومية. وأشارت إلى ان الولايات المتحدة الأمريكية ستعري مؤتمرا دوليا حول تشجيع ثقافة السلم والاعتدال في مواجهة التطرف العنيف في شهر سبتمبر في نيويورك.

أما السيدة هيروت كبرا سلاسي، المبعوثة الخاصة للأمين الهم للأمم المتحدة للساحل فقد بينت في كلمتها اهتمام الأمم المتحدة بأمن منطقة الساحل و تثمينها للجهود التنسيقية المقام بها في هذا الإطار خاصة إنشاء مجموعة دول الساحل الخمس التي جاءت من مبادرة من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز، وعبرت عن تأييد المنظومة الدولية و تثمينها للمقاربة الموريتانية.

بعد ذلك انتقل الكلام إلى قائم بأعمال مندوبية الاتحاد الأوروبي بنواكشوط السيد Pedro Martinez Bargass الذي شكر المعهد الموريتاني للدراسات الاستراتيجية على تنظيم هذه الندوة الهامة التي تستجيب للحاجة الماسة لوضع مقاربة شمولية وتحالف دولي لمواجهة العوامل التي تؤدي إلى التطرف

العنيف. وفي هذا السياق عبر عن استعداد الاتحاد الأوروبي لتسهيل حوار تشارك فيه شخصيات بارزة من أوروبا والعالم الإسلامي، وعن تطوير مختلف أطر التعاون الأوروبي خاصة في مجال رصد عوامل التطرف لدى الشباب ودعم المجتمع المدني، وتطوير التعليم....

الجلسة العلنية

تميزت هذه الجلسة بمحاضرات علمية مهمة ومدخلات لبعض الدبلوماسيين. ومن أهم ما ورد فيها:

- يقتضي البحث عن أسباب التطرف الكشف عن الإحباطات والدوافع النفسية والاقتصادية والاجتماعية و الدينية الثابوة وراء سلوك المتطرفين. فكل إحباط أيا كان سببه يفضي إلى عدوان، لأن التطرف إنما ينشأ حين يجد تربة حاضنة له، مما يجعل الوصفة المثلى إنما تكون بتعقيم التربة الحاضنة وهو ما يقتضي انتهاج الحكم الرشيد، ومحاربة الفقر، والتركيز على التربية، وتقديم المفاهيم الدينية الصحيحة.
- أما فيما يخص التربية فإن التحدي الكبير الذي يواجهه العالم الإسلامي يتمثل في إثبات أن الإسلام ليس ثقافة تبحث عن نفي وإلغاء كل الثقافات الأخرى، وأن الثقافة الإسلامية على العكس من ذلك تدعو إلى السلام والتسامح، وتسعى قبل كل شيء لتقديم مساهمتها في بناء عالم أفضل
- و بما أن الإرهاب يمثل تهديدا لثقافة السلم والاعتدال، يمكن التساؤل عن مدى تأثير ظاهرة الإرهاب على قيم السلم داخل البنى الاجتماعية، وثانيا عن إمكانية تفكيك منظومة الفكر الديني المتطرف بواسطة منهج الوسطية والاعتدال. ويمكن كذلك التساؤل: عن كيف تطور منهج الجماعات الإسلامية الحركية من عدم الاقتناع أصلا بالديمقراطية، إلى تبني الجهاد والمغالبة، كسبيل وحيد للتعجيل بسقوط الأنظمة التي تعتبرها منحرفة، ثم الاقتناع بالنهج التكفيرى؟
- معركتنا اليوم في الدفاع عن الإسلام فهي دفاع عن المسلمين من خصوم أشد شرا وخطورة، لأنهم خصوم من داخل الملة الإسلامية ذاتها.
- تستلزم مواجهة الإرهاب استهدافه إيديولوجيا، وعلى المستوى الفكري والعسكري. ومن الضروري تضافر الجهود الدولية للقضاء على هذه الظاهرة من خلال استراتيجيات شاملة، وفي إطار خطة متسقة وموحدة

الورشات:

شاركت في هذه الورشات، إلى جانب رؤساء الجلسات و المقررين و المحاضرين، كوكبة من خيرة خبراء وباحثي و ضباط البلد، بالإضافة إلى ضيوف الندوة الكرام.

أولا: الجانب الديني

تركزت ورشة المقاربة الدينية على محور نظري اهتم بالخطاب الديني و المفاهيم المغلوطة التي يستخدمها المتطرفون، وآخر عملي تجريبي استعرض تجارب الحوار مع السجناء السلفيين.

أهم الافكار الواردة في الورشة

➤ من السهل تقويض المتكأ الديني الذي يدعي المتطرفون الركون إليه، انطلاقا من النصوص الشرعية والاستنباطات الفقهية:

○ أن اعلان الجهاد على أية حال ليس من صلاحيات الأشخاص، وإنما هو تدبير حكومي لا يتخذه إلا الإمام

○ الحكم بغير ما أنزل الله إذا لم ينبع من كفر بهذه الأحكام، مجرد كبيرة من الكبائر، لا يسلب الإيمان ولا يخرج عن الملة.

○ علاقة المسلمين بغيرهم جائزة من حيث المبدأ خاضعة في جزئياتها وتفصيلاتها وأحوالها لما تحققه من مصلحة للإسلام والمسلمين وما تدفعه عنهم من فساد وشر،

➤ نجاعة منهج الحوار في موريتانيا

➤ أهمية التآسي بالتجارب الرائدة في مجال الحوار

➤ وجود إرادة قوية للحوار عند صناع القرار في البلاد.

ثانيا: المجال الدبلوماسي

لعبت الدبلوماسية الموريتانية دورا بارزا في مواجهة التطرف العنيف، على مستويين: الدبلوماسية الوقائية، والديناميكية الدبلوماسية في مجال البحث عن السلم والأمن. و تتجلى ملامح الدبلوماسية الوقائية في المساهمة النشطة في إطلاق "مسار نواكشوط"، في 17 مارس 2013 في نواكشوط لتعزيز التعاون الأمني بين دول الساحل، وإنشاء مجموعة دول الساحل الخمس في 16 فبراير 2015. فضلا عن الدور الاستراتيجي الذي لعبته موريتانيا في إطار دول الميدان للمساهمة الفعالة في السلم والأمن، وفي التهدئة وتسوية النزاعات الناجمة عن الأزمة المالية، والوساطة الدولية لتسوية النزاعات. أما على مستوى الديناميكية الدبلوماسية فقد تمت المصادقة على 13 معاهدة ضد التطرف وتبني كافة قرارات الأمم المتحدة، ومواءمة القوانين الوطنية مع القانون الدولي.

ثالثا: الدفاع والامن

➤ كان دور القوات المسلحة في محاربة التطرف العنيف متماشيا مع تاريخ التطرف العنيف في موريتانيا حيث انتقل من مرحلة التنظير و الدعاية للجهاد إلى مرحلة العمل الإرهابي ثم المواجهة المباشرة مع الدولة الموريتانية ابتداء من 2005 مما دفع الدولة إلى اعتماد إستراتيجية شاملة مبنية على الصرامة والوضعية الهجومية و ذلك عبر إعادة هيكلة

القوات المسلحة خصوصا من خلال إنشاء وحدات خاصة و اقتناء معدات متطورة و تكوين و تدريب القوات المسلحة.

➤ أما على المستوى الأمني فقد نجحت موريتانيا بجدارة في كبح جماح النشاط الإرهابي المسلح على أراضيها، بحيث لم تسجل فيها أية عملية إرهابية منذ سنة 2011. ويعود هذا النجاح بالأساس إلى المقاربة الأمنية الفعالة التي تبنتها بلادنا. وهي مقاربة متعددة الجوانب تأخذ بعين الاعتبار الثوابت والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، وتعتمد على نهج المبادرة والمباغته للقضاء على الخطط الإرهابية في مهدها، وآلية للدفاع الميداني والتحكم في الحدود وعلى محاربة عمليات التجنيد والأدلجة، وعلى تجفيف منابع ومكافحة تبييض الأموال وتحويلها.

رابعاً: العدل:

➤ أخذت المواجهة التشريعية والقضائية لفكر التطرف العنيف في موريتانيا بعين الاعتبار طابع الخطورة والتشعب والتعقيد والشمولية في الجريمة الإرهابية مقارنة مع الجريمة التقليدية، وقد صممت الاستراتيجية القانونية والقضائية الوطنية لمواجهة هذه الظاهرة بنجاعة و سلاسة وصرامة، عن طريق مراجعة وتحسين الإطار القانوني بإقرار والتصديق على النصوص الدولية ذات الصلة ودمجها في التشريع الوطني، والالتزام بمقتضيات التعاون وتكامل الجهود على الصعيد الدولي، وملاءمة البني المؤسسية القضائية عن طريق إنشاء أقطاب قضائية لمكافحة الإرهاب.

➤ ومن أجل احتواء وإعادة دمج المتهمين بالتطرف العنيف اتخذت تدابير تشريعية وقضائية منسجمة مع روح الثقافة الموريتانية المسالمة، والمنفتحة، والمشبعة بالقيم الحميدة للدين الإسلامي الحنيف، ومستندة لدستور البلاد ولتشريعاتها المختلفة، ومستفيدة من أخطاء وإخفاقات التجارب الأخرى. أما على مستوى إعادة الدمج فقد بذلت الدولة جهوداً متميزة لإعادتهم إلى المجتمع وإلى حياتهم الطبيعية، بالعفو عن الكثير منهم واستفادة نسبة 88% من المعفو عنهم من قروض طويلة الأجل لإقامة مشاريع تجارية صغيرة.

خامساً التعليم والإعلام

➤ لا يخفى على أحد الدور المركزي للتعليم والبرامج التربوية في توجيه الأجيال إلى السلم والاعتدال و صرفهم عن العنف والتطرف. و من المهم التنبيه إلى عواقب المنهج التلقيني الذي يحول الشباب إلى آلات أو أوعية سهلة الانقياد للأفكار المعلبة، و قد قامت السلطات الموريتانية بخطوات هامة لمواجهة الانحراف الفكري من خلال العناية ببت تعاليم الإسلام الوسطية في وسائل الإعلام، توسيع عروض التعليم باستحداث مدارس في مناطق الفقر والهشاشة بغية تكوين الأطفال على المنهج المالكي السني المعتدل داخل الأوساط الريفية، زيادة الوقت المخصص لمادة التربية الإسلامية والمدنية وتعميمها.

➤ وفيما يتعلق بواقع التغطية الإعلامية لقضايا التطرف العنيف في موريتانيا، فإن لهذا

البلد تاريخا من التعاطي مع التطرف العنيف منذ مطلع القرن الحالي بدءا من لمغيطي وما بعده ، وهو ما ظهر جليا في تغطيات معارك واغادو، حاسي سيدي، مطاردات تفرغ زينه، حيث لم تكن يتوفر لدى الاعلامي الذي يتلقى الخبر كبير وقت للتحضير. في الوقت الذي يجد نفسه مطالبا بتغطية أحداث العنف والإجابة علي كل الأسئلة المتعلقة بها.

سادسا: الاقتصاد والحكامة

- من الضروري التأكيد على تقريب الإدارة من المواطن و دوره في محاربة التطرف العنيف، وإبراز الوسائل والطرق التي يمكن أن تستخدمها الدول عبر جهاز الإدارة من أجل تحصين المواطنين ضد خطاب الجماعات المتطرفة، وتقوم بلادنا بإصلاحات بنيوية وخطط عمل و تعديلات مستمرة للتكيف مع الظروف المستجدة، من قبيل تعزيز دولة القانون، مكافحة الفقر والتركيز على الأمن بتقريبه من المواطنين وعلى اللامركزية من خلال إشراك أكبر للمواطنين في تسيير الشأن العام
- يلعب النظام المالي دورا بارزا في مكافحة الإرهاب عن طريق تجفيف منابع تمويله.
- كما تحتل مكافحة الفقر مكانة محورية في إستراتيجية موريتانيا للتنمية حيث توجد علاقة عضوية بين الفقر و الإرهاب، إذ يمثل الأشخاص الذين يعيشون حالة فقر و فراغ - خاصة الشباب- أهدافا سهلة بالنسبة للمتطرفين. ومن أهم سمات المقاربة الموريتانية لمكافحة الفقر طابع تعدد الأبعاد فيها. أما بعدها الاقتصادي فيتمثل في ضمان تكوين تقني و مهني للمواطنين الأكثر فقرا حتى يحصلوا على وظائف. و أما جانبها الاجتماعي فيتمثل في تسهيل ولوج الفئات الأكثر فقرا إلى الخدمات الأساسية. كما تتضمن الإستراتيجية برامج لترقية و حماية حقوق الإنسان..

سابعا: الشباب والمجتمع

- لقد وضعت موريتانيا، باعتمادها الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، نظاما مبكرا وفعالا لمكافحة الحرمان وجعلت من اللحمة الاجتماعية أولوية تنموية. كما صادقت مؤخرا على تعديلات قانون مكافحة الاسترقاق بحيث يشمل كافة الفئات المغبونة. وبقى السؤال المهم: كيف يمكننا كمجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان أن نضمن حمايتنا كمجموعة ونحارب بنجاعة هذا الشكل غير المقبول من العنف؟
- يمر تمكين الشباب من لعب دوره كاملا في إشاعة ثقافة السلم والاعتدال حتما بالتربية المدنية على قيم المواطنة والتسامح، خاصة في ظل تنامي المساحة التي منحتها له ف دوائر صنع القرار في السنوات الأخيرة. كما أن مكانة النساء محورية في هذا المجال، خاصة الناشطات منهن في المجتمع المدني نتيجة تواصلهن المباشر مع المواطنين وقدرتهن على التأثير في جميع مناحي الحياة الوطنية.
- ضرورة إنشاء مركز وطني للسلم ومحاربة التطرف العنيف في موريتانيا يضطلع بثلاث وظائف هي وظيفة التفكير والبحث، وظيفة الحوار، ووظيفة التدريب والتأهيل، ومن أهم شروط نجاح مثل

هذا المركز ضرورة توفره على الوسائل والموارد البشرية والعلمية والفنية والمادية اللازمة، وتمتعه بهامش كاف من الحرية.

التوصيات

توصل المشاركون في نهاية أعمالهم، بعد إثراء المحاضرات بالمداخلات القيمة للمشاركين في الورشات، إلى التوصيات التالية :

- ضرورة إشاعة قيم السلم والتعايش وقبول الآخر، سبيلا لتفريغ العنف المتوطن في المجتمع.
- صياغة ميثاق أخلاقي بمشاركة النخب والأحزاب والحكومة، يكرس مبادئ الحكامة والانتقال الديمقراطي
- مراجعة المناهج التعليمية والتربوية لتغليب ثقافة التسامح، وتغيب الثقافة الإقصائية.
- صياغة مقاربة ناعمة لمفاهيم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وثقافة الإحسان ومبادئ الجهاد النفسي والمالي.
- تطهير منظومة الفقه المالكي من الاجتهادات الفقهية المغلوطة والتكفيرية.
- أن تخصص الدول جزءا من ميزانياتها لإشاعة ثقافة السلام إلى جانب الميزانيات التي تخصصها للمجهود الحربي
- أن يكون اختيار أي لجنة للحوار مبنيا على أسس قوامها العلم الراسخ بالإضافة إلى ميزات الفطنة والخبرة والثقة والعدل.
- التحلي بيقظة دائمة و تأهيل القوات الميدانية من أجل التصدي لأي تهديد؛
- تنسيق الجهود مع المؤسسات المحلية والمنظمات الإقليمية والدولية من أجل بناء القدرات وتقديم برامج لمكافحة التطرف العنيف؛

- تركيز أي استراتيجية لمكافحة التطرف على مجالات تطبيقية مشتركة ومناطق مندمجة خاضعة لنفس الإشكاليات و التهديدات:
- استخدام مقاربة متعددة الأبعاد لتوسيع جدوائية التدخلات ضد التطرف العنيف (إشراك جميع القطاعات المسؤولة عن التربية : المجتمع المدني، وسائل الإعلام، القطاعات الخاصة، الآباء، المجموعات المحلية الخ...).
- إنشاء مركز و طي للسلم و محاربة التطرف العنيف
- مد جسور الحوار بين جميع قطاعات التعليم وقطاع الأمن من اجل وضع أرضية للتشاور حول الوسائل البيداغوجية والديداكتيكية لمكافحة التطرف العنيف
- استخدام المعلومات التجريبية البناءة لفهم الثغرات وتقديم الحلول المناسبة عبر المناهج التربوية
- التركيز علي البرامج التي تسهم في بلورة روح التحليل والنقد والقيم الإنسانية السامية
- ضرورة إدماج وإدراج مناهج جديدة حول الوقاية من الجريمة والانحراف والعنف
- القيام بإجراءات لمكافحة الحيف و تحسين ولوج المواطنين إلى العدل و تنمية التشغيل، خاصة في صفوف الشباب؛
- العمل على تطوير الخدمات العمومية المتعلقة بالاحتياجات الأساسية للمواطنين؛
- تنظيم حملات من طرف الإدارة من أجل إشاعة ثقافة الحوار و الوطنية و المدنية في صفوف الشعب